لجنة الخارجية والامن

في سياق مناقشة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست لأزمة اقالة وايزمان وتأثيرها في مسار السلام، قال وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، في حضور اللجنة: «اعتقد بأن مسار السلام لن يتضرر نتيجة للازمة الحكومية»، مضيفاً ان الوزير وايزمان يدرك تماماً قرارات الحكومة، ومُلزم بها. لهذا، لا يحق له العمل خلافاً لقراراتها. «لكن من غير الصحيح تفسير اقالته بأن مسيرة السلام سوف تتضرر؛ فالعكس هو الصحيح؛ اذ من الصعب ادارة المسيرة السلمية عندما يكون في الحكومة وزير لا يوافق على قراراتها، ويعمل من وراء ظهرها» (**عل همشمار**، ٢/١/١٩٩٠).

امّا القائم بأعمال رئيس اللجنة عضو الكنيست، بنيامين بن ـ اليعيزر (معراخ)، فقد ردّ على ارنس بقوله؛ «اذهب، اذهب الى واشنطن؛ باسم من أعطت مصر موافقتها على مشروع بيكر؟ هل الولايات المتحدة الاميركية لا تعلم، او لا ترغب ان تعلم[؟] باسم من ردّت مصر؟ لماذا انت ذاهب؟ هل انت ذاهب لارضاء الذات، أو من اجل كسب الوقت؟» (**المصدر نفسه**).

وفي الاطار عينه، عقّب عضو الكنيست، يوسي ساريد، بقوله: «لقد اتّهم شامير وايزمان بالخيانة، التي حُكمها الاعدام. لقد حدث مثل هذا الامر في رمال ريشون ليتسيون ـ وكان ساريد يشير بهذا الى ماضي شامير في حركة ' ليحي ' ـ » وأضاف: «هذه المرة، لا يحتاج شامير الى مسدّس؛ فمن المحتمل ان يقوم شخص آخر بتنفيذ المهمة».

امّا عضو الكنيست ابراهام بورغ (معراخ)، فقد دخل في صلب الموضوع؛ اذ قال: «لقد نجح وايزمان في التوصّل الى اتفاقات مع م.ت.ف. بينما ارنس هو المسؤول عن الجمود السياسي» (**المصدر نفسه**).

الكنيست

على اثر وقوع ازمة وايزمان، قامت سبع كتل من المعارضة بتقديم اقتراحات لحجب الثقة عن الحكومة. غير ان النهاية التي آلت الازمة اليها تركت الكنيست على هامش الاحداث.

وعندما عُلم بأمر التسوية بين شامير ووايزمان، اجتمعت كتل راتس ومبام وشينوي وقرّرت سحب اقتراحاتها لحجب الثقة. مع هذا، طالبت الكتل الحكومة بتقديم بيان في الكنيست حول مجمل «القضية المخجلة».

وقد أوضحت الكتل الثلاث قرارها برفضها المشاركة في «المهزلة التي فعلتها حكومة رابين ـ شامير في الايام الاخيرة». وجاء في بيان الكتل الثلاث «ان القضية المضحكة التي حدثت تعبّر، عملياً، عن موافقة الحكومة على قيام وزراء بالاتصال بـ م.ت.ف.». وأضاف: «ينبغي على الحكومة القيام بخطوة أخرى لا يمكن الحؤول دونها، وهي الاعتراف بضرورة التفاهم العلني، وبشكل رسمي، مع م.ت.ف. من اجل السير قدماً بالمسيرة السياسية» (**المصدر نفسه**، ٣/١/١٩٩٠).

كذلك، اعلنت كتلتا حداش و«التقدمية» عن سحب اقتراحيهما بحجب الثقة. ومقابل هذا، تقدّمت كتلتا هتحياه ومولیدت باقتراحي حجب ثقة عن الحكومة، في أعقاب التسوية التي تمّ التوصل اليها، على أساس ابعاد «وايزمان من الطاقم الوزاري المصغّر لمدة سنة ونصف السنة، مع بقائه عضواً في الحكومة». ووصفت كتلة هتحياه التسوية بأنها بمثابة حل وسط بين الحكومة وم.ت.ف. اذ قالت: «ان رئيس الحكومة، الذي نعت وايزمان بالتعاون مع اخطر اعداء اسرائيل، انهار في اللحظة الاخيرة. ومن خلال الرغبة في عدم تعرّض كرسيّه للخطر عرّض اسرائيل للخطر. لقد انقذ المعراخ وبعث برسائل الى الولايات المتحدة الاميركية والعالم أجمع تقول ان الحكومة، التي يرأسها، مستعدة، بالفعل، لاجراء مفاوضات مع م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**). كذلك، قدّمت عضو الكنيست، غيئولاه كوهين، من هتحياه، ورفائيل ايتان، من تسوميت، اقتراحاً لاطلاق سراح ايفي نتان من سجنه، في أعقاب السماح لوايزمان بالاستمرار في الحكومة. وأضافت كوهين: «من الافضل أيضاً ضمّ ايفي نتان الى الحكومة، لكي يعزّز جناح م.ت.ف. في داخلها» (**معاريف**، ٣/١/١٩٩٠).

وقال عضو الكنيست يائير تسبان (مبام): «لقد بدأت القضية كمأساة وانتهت بمهزلة... لقد